أفريقيا الوسطي صراع من اجل فرض السيطرة والنفوذ وجرائم ضد الإنسانية

اعداد	تحرير
سارة إبراهيم	محمد البدوي

ECHRD مارس 2023

أفريقيا الوسطي صراع من اجل فرض السيطرة والنفوذ وجرائم ضد الإنسانية

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من 500 من جمعيات ومنظمات تنموية في 9 محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في 9 محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

ECHRD

© ALL RIGHTS RESERVED– 2021
FDHRD

المقدمة

منذ أحداث سبتمبر 2001، بدأ مصطلح الإرهاب ينتشر فى كل أنحاء العالم، خاصَة مع السعي الأمريكى لمكافحة انتشار الجماعات الإرهابية بتأييد من معظم دول العالم، وبالاخص الدول الأفريقية، ومع ذلك لم تتمكن المحاولات الأمريكية من القضاء على حقيقة الإرهاب، وإنما ازداد انتشار نفوذ الجماعات الإرهابية – خاصة بعد أحداث ثورات الربيع العربى عام 2011 – فى أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط التى تعتبر بيئة خصبة لانتشار التطرف والإرهاب، فأصبحت قارة أفريقيا ممتلئة بالجماعات الإرهابية فى كل أنحائها، وتعمل تلك الجماعات على تأجيج الصراعات فى القارة، وزيادة معدلات اللاجئين والضحايا، وكذلك تجنيد الشباب فى صفوفها، فأصبح الإرهاب فى أفريقيا ظاهرة تتجدد ذاتيًا وتنتشر عبر الحدود مما يشكل نوعًا جديدًا من الحروب التى تشهدها دول القارة.

وقد تصاعدت معضلة الإرهاب ذي المرجعية الإسلاموية الراديكالية مؤخراً في منطقة "وسط أفريقيا"، لا سيّما جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لديها تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي، باتت تعاني من جماعة مسلحة تسمى "سيليكا". والجماعة الإرهابية من المسيحيين أيضاً تسمى "الأنتي بلاكا".

ففي ديسمبر 2013، أُجبر مئات آلاف الأشخاص على الفرار من منازلهم مع انتشار العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث قتل المسلحون المدنيين بوحشية، وسلبوا ونهبوا البيوت وأحرقوا القرى. وحتى اليوم، لا يزال أكثر من 792,584 لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى يعيشون في الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

وقد بدا انتقالاً تدريجياً نحو السلام والاستقرار بعد انتخابات 2016، ولكن سرعان ما تحوّل إلى فوضى مجدداً في منتصف يونيو عام 2016، وعندما اشتدت الاشتباكات بين تحالف سيليكا والميليشيا المناهضة لبالاكا مرة

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

أُخرى، وقد أرعب تجدد القتال حوالي 30,000 شخص داخل جمهورية إفريقيا الوسطى ودفع ما يقارب 6,000 شخص من النساء والأطفال وكبار السن إلى التماس اللجوء في جنوب تشاد والكاميرون .

ويسير آلاف الأشخاص عدة أسابيع ويختبئون في الغابات في محاولة يائسة للهروب، ولا يملكون أحياناً أي طعام أو شراب. وقد رأى الأشخاص الذين وصلوا إلى مواقع اللجوء مشاهد مؤلمة من العنف، وارتفعت معدلات سوء التغذية إلى مستويات خطيرة.

وفي إحدى الحالات الطارئة الأقل تمويلاً على مستوى العالم، يفتقر الكثير من الناس إلى المساعدات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. فالغذاء والصحة والمأوى والمياه والصرف الصحي، كلها مصادر قلق رئيسية للاجئين الذين يعيشون خارج المواقع الرسمية وللمجتمعات التي تستضيفهم.

وقد كانت النساء والأطفال أكثر من تضرر من تلك الجماعات الإرهابية المتسببة في حدوث حربًا أهلية واستمرارها، إذ وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن هناك نحو 619 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي؛ منهم 195 حالة عنف جنسي، و136 حالة ضد قاصرين، وأيضًا صرحت اليونيسيف باحتياج 1.3 مليون طفل في جمهورية إفريقيا الوسطى حاليًا إلى المساعدة الإنسانية.

ولذلك سوف نستعرض في هذا التقرير كل ما يتعلق بالحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومدى معاناة النساء والاطفال بسببها، من خلال بعض النقاط التالية:

- نبذة مختصرة عن الحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- النشأة والأيديولوجيا لجماعتي "سيليكا" و"أنتي بالاكا."
- استمرار الحرب الأهلية.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- نماذج عانوا من الحرب الأهلية.
- التداعيات والخسائر لجمهورية أفريقيا الوسطي نتيجة النزاع.
- التدخل الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطي.
- تأثير الصراع على النساء في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- تأثير الصراع علي الاطفال في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- التوصيات.

أولًا: نبذة مختصرة عن الحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى:

الحرب في جمهورية إفريقيا الوسطى هي حرب أهلية مستمرة تضم الحكومة، ومتمردين من تحالف سيليكا، وميليشيات مكافحة أنتي بالاكا .

وهذه الحرب ليست الأولى من نوعها التي تحدث في الجمهورية الإفريقية، إذ كانت العلامة البارزة في تاريخها السياسي، وكانت البداية في الفترة بين عامي 2004 و2007، إذ قاتلت حكومة الرئيس فرانسوا بوزيزي مع المتمردين حتى انعقاد اتفاقية سلام في عام 2007، ثم اندلعت شرارة الصراع الحالي، عندما ظهر تحالف جديد من مجموعات متمردة متنوعة تعرف باسم سيليكا، التي قد استولت على العديد من البلدات في عام 2012، كما استولت على العاصمة في عام 2013، ما دفع الرئيس بوزيزي إلى الهرب من البلاد، وبعدها أعلن زعيم المتمردين لجماعة سيليكا ميشيل دجوتوديا نفسه رئيسًا كأول رئيس مسلم للبلاد، ومن هنا بدأ القتال المتجدد بين سيليكا والميليشيات المعارضة لها المسماة أنتي بالاكا، ونظرًا لهذا القتال الذي فشل ميشيل في احتوائه استقال ميشيل في عام 2014، ثم تولى كاثرين سامبا بانزا الرئاسة.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

بعدها وقعت فصائل سيليكا السابقة وممثلو مكافحة بالاكا اتفاق وقف إطلاق النار في يوليو 2014، ولكن بحلول نهاية عام 2014، تم تقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع مع سيطرة أنتي بالاكا على الجنوب والغرب، حيث تم إجلاء معظم المسلمين، بينما سيطرة جماعات سيليكا السابقة على الشمال والشرق.

وقد ترشح فوستين أرشانج توادیرا، الذي انتخب رئيساً في عام 2016، في الانتخابات الرئاسية لعام 2020، وفاز فيها، مما دفع الفصائل المتمردة الرئيسية إلى تشكيل تحالف معارض للانتخابات يُسمى تحالف الوطنيين من أجل التغيير، الذي نسقه الرئيس السابق بوزيزي.

ثانياً: النشأة والأيديولوجيا لجماعتي "سيليكا" و"أنتي بالاكا".

- **النشأة والأيديولوجيا لجماعة "سيليكا":**

تأسست جماعة "سيليكا" من 5 مجموعات متمردة ضد حكم الرئيس "فرانسوا بوزيزي"، في مارس عام 2013، وذلك قبل أن تتمكن من انتزاع الحكم لصالح رئيسها "ميشال دجوكوديا"، ويقدر عدد أعضائها بنحو 75 ألف مقاتل.

وتتمثل أيديولوجية الجماعة في تطبيق الشريعة الإسلامية، وتذليل كل العقبات التي تقف في طريق ذلك، كذلك دخلت الحركة في عداء واضح مع كل ما هو مغاير لعقيدتها، كما اعتبرت دماء المسيحيين مباحة.

وفي وقتٍ سابق، كانت الجماعة قد أعلنت أنها تأسست فقط كـ "رد فعل"، على العنف والاضطهاد ضد المسلمين في إفريقيا الوسطى من قبل الرئيس "بوزيزيه" وأعوانه، وكذلك إنها تسعى لوقف الفساد وتسليم خيرات البلاد للفرنسيين، ولكن الجماعة سرعان ما طبقت ممارسات القهر والعنف على الأبرياء من المدنيين.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- **هدف الاستيلاء على السلطة**

تأسست الجماعة سنة 2012، واستولت على السلطة في 24 مارس 2013. بعدها تولى زعيمها دجوكوديا الرئاسة كأول رئيس مسلم للبلاد، قبل أن يستقيل بعد اندلاع أعمال العنف التي استمرت عشرة أشهر متواصلة.

وانتهت الحرب باستقالة دجوكوديا وتركه لمنصبه لعدم قدرته على احتواء أعمال العنف التي تأججت خلال الأشهر العشر الذي حكم فيها، كما اتهم فرنسا بإشعال نيران الصراع ودعم "بوزيزيه."

وبعد وصول جماعة "سيليكا" للحكم، قامت بممارسة أقسى أشكال العنف واتجهت إلى عمليات القتل الجماعية والحرق والاغتصاب.

- **انتهاكات جماعة سيليكا في جمهورية أفريقيا الوسطي.**

شنت الجماعة هجومًا في ديسمبر 2012 وسرعان ما اقتربت من العاصمة، وسيطرت على البلدات في طريقها إليها، وعلى طريق العاصمة دمروا العديد من القرى والمناطق الريفية ونهبوا البيوت واغتصبوا سيدات وفتيات.

وبعد الوصول إلى السلطة قتلت الجماعة العديد من المدنيين الذين حاولوا الفرار من هجماتها، وفي بعض القرى تم إحراق كل مبانيها، كما كان التخريب مصحوبًا في العادة بأعمال نهب، ما خلّف قطاعات من المدنيين في حالة من الاحتياج التام، وتم بشكل متكرر استهداف المرافق الصحية الحكومية وغير الحكومية في عدة قرى، ما أدى إلى تدميرها وإغلاقها.

ويعيش العديد من سكان القرى – بعد أن اضطروا لترك بيوتهم – في أوضاع صعبة للغاية في الغابات، ومع الافتقار إلى المساعدات الإنسانية مات الكثيرون من المرض والإصابات والتعرض للحياة البرية، ولذلك اتجهت منظمات إنسانية دولية إلى توفير مساعدات محدودة في بعض المناطق المتضررة لا أكثر.

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وفي بانغي نهبت سيليكا أحياءً بالكامل مع سيطرتهم على المدينة، كما أن هناك مناطق مثل دامالا وبوي راب وكاساسي ووالينغبا، شهدت هجمات بشعة وقُتل العديد من المدنيين، أما حي بوي راب تحديدًا فقد تم نهبه بشكل منظم من مقاتلي سيليكا، وقد برر مسؤولون حكوميون إن تلك كانت عمليات نزع سلاح.

بالإضافة إلى أن القتال تصاعد في أنحاء بوسانغوا إلى الشمال، وقُتل مئات الأشخاص وأحرقت تجمعات سكانية كاملة، في المقابل، استهدفت جماعات "مكافحة بالاكا" تجمعات سكانية على سبيل الانتقام، مع تصورهم أن تلك التجمعات متحالفة مع السيليكا.

وجميع الانتهاكات التي وقعت تقريباً نُفذَّت مع إفلات كامل من العقاب، فهناك عدد صغير من جناة السيليكا المزعومين تم القبض عليهم وبدأت ملاحقات قضائية ضدهم، لكن نظام القضاء ما زال يعاني والمحاكمات لم تبدأ بعد، وتعرض تصريف الحكومة للأعمال – لا سيما في المناطق الريفية – للإعاقة الشديدة، وكان أدائها مقتصرًا بفعل الانقلاب، مع تدمير العديد من المباني الإدارية.

- **أسباب نشأة جماعة " أنتي بالاكا"**

مع بدء تشكيل جماعة "سيليكا"، شعر الرئيس "فرانسوا بوزيزي" بخطر على وجوده واتجه نحو تدعيم ومساعدة جماعة "أنتي بالاكا"، تلك التي استهدفت القضاء على المسلمين، ما كان له كبير الأثر في الفوضى التي حلت البلاد بعد اعتلاء أول رئيس مسلم لصدة الحكم.

ولذلك تشكلت "أنتي بالاكا" للرد على "سيليكا" بنفس الأسلوب تقريبًا، ما أدى لنزوح آلاف الأسر عن المنطقة محاولين الفرار بأرواحهم من أعمال العنف والقتل والحرق. تلك الأعمال التي سيطرت على البلاد خلال عامي 2013 لـ 2014 ، وهي ذروة الصراع المتبادل هناك.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

واعتبرت الجماعة أن "سيليكا" مجموعة من الدخلاء العرب والمهاجرين يحاولون الاستحواذ على خيرات البلاد والسيطرة عليها، وجعلها منطقة نفوذ لهم ووجب التخلص منهم وساهم دعم رئيس البلاد لهم في قوتها منذ البداية، حتى أجبرت الرئيس على ترك منصبه.

- **انتهاكات جماعة أنتي بالاكا.**

استخدمت الميليشيات المناجل في هجومها على المدنيين، كما احتجزت عدة مئات من المدنيين لمدة ثلاثة أيام في مسجد القرية وهددت بقتلهم.

وجراء ذلك، فر السكان خشية التعرض لهجمات مستمرة قد تشنها ميليشيا مكافحة بالاكا، وقد كان تواجد القوات الفرنسية والاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في تلك المناطق غير كافٍ لحماية السكان ، الذين تم استهدافهم من قبل ميليشيا مكافحة بالاكا انتقامًا من انتهاكات مروعة ارتكبتها جماعة سيليكا.

ويرجّح أن الهجوم قد تم لاستهداف ومعاقبة الجالية التي كان يُنظر إليها على أنها داعمة لـ "وحدة السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى – (UPC) "وهي جماعة مسلحة تقاتل الحكومة.

ويُعدّ هجوم بويو من الأحداث الأولى التي وقعت خلال النزاع المسلح طويل الأمد عندما قامت الحكومة، بالاشتراك مع أعضاء الشركات العسكرية الخاصة، بتدريب وتسليح الشباب المجنّدين محليًا، وإنشاء ميليشيات لدخول القرى الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وبفضل معرفتهم بالمنطقة، تمكّن المجنّدون المحليون من الوصول إلى قرية بويو النائية سيرًا على الأقدام وتحديد ضحاياهم.

وقد قتل الآلاف وأجبر نحو ربع سكان البلاد البالغ عددهم 4.6 مليون نسمه على النزوح بعيدا عن ديارهم، وأجبر المسلمون على النزوح من العاصمة ومعظم أجزاء البلاد الغربية، فيما وصفته جماعات حقوقية بعملية تطهير عرقي.

واستنادا إلى روايات شهود متعددة، فأن "رؤساء مناطق" هم من المنتمين سابقا لأنتي بالاكا في المنطقة باعتبارهم مسؤولين عن معظم الحوادث الموّثقة. و أن هذة الأفعال التي ارتُكبت في بويو قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تقول حنان طالبي، مديرة قسم قيم حقوق الإنسان في بعثة مينوسكا: "نظرا لأن هؤلاء الوكلاء هم مقاتلون سابقون من مختلف الجماعات المسلحة أو أنتي بالاكا، فإن العواقب المحتملة للتعايش السلمي بين المجتمعات في جمهورية إفريقيا الوسطى تثير القلق بشدة."

ثالثًا: اتفاقية السلام وما بعدها:

في فبراير 2019، تم توقيع اتفاقية سلام لإنهاء الصراع الممتد لسنوات بين ممثلي الجماعات المسلحة وسلطات إفريقيا الوسطى، وتم التوافق على أن الانتخابات الحرة هي سبيل وقف حالة العنف التي خربت البلاد، ووضعتها في قبضة العناصر الخارجية، كما أهدرت الكثير من ثرواتها، وقد وقع الاتفاق ممثلون عن ميلشيا السيليكا ، وميلشيا "انتي بالاكا" ، ويقضي الاتفاق في إحدى فقراته أن يتخلى السيليكا عن مطلبهم بتقسيم البلاد.

وقد قال محمد موسى ضفان رئيس وفد سيليكا: "لقد وقعنا أمام الجميع اتفاق وقف إطلاق النار، وإلتزامنا به ثابت لا يتزعزع"، بينما أكد باتريك إدوارد نغايسونا رئيس وفد "أنتي بالاكا" التفاوضي، أن أي شخص ينتهك وقف اطلاق النار سيعتقل.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

لكن بعد أن تم التوصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة، تجاهله الطرفان، مع تقدم المتمردين من بانغي، وإجبارهم الرئيس السابق بوزيزي على الفرار.

- **ما بعد الاتفاقية**

رفض متمردو ميلشيا سيليكا اتفاق وقف إطلاق النار، مطالبين بتقسيم البلاد بين المسيحيين والمسلمين.

وقال القائد العسكري لسيليكا يوسف زونديك، إن قواته ستتجاهل اتفاق وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه، وأضاف أن الاتفاق تم إبرامه من دون إعلام صحيح بتفاصيله للجناح العسكري لتحالف سيليكا السابق.

رابعًا: استمرار الحرب الأهلية:

أعلنت المجموعات المسلحة الكبرى المسيطرة على الغالبية العظمى من أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى، اندماجها في تحالف واحد في 2020، حيث إن أعضاء المجموعات المسلحة قرروا "دمج جميع تحركاتهم في كيان واحد، يدعى تحالف الوطنيين من أجل التغيير ووضعه تحت قيادة موحدة"، ولم يكتف التحالف الجديد باندماج الحركات؛ بل دعا "جميع المجموعات المسلحة الأخرى إلى الانضمام له"؛ حيث تشن هجمات في شمال وغرب البلاد.

وبات هذا التحالف يهدد العاصمة بانغي بحصار عن بعد، بينما من المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 27 ديسمبر، لكن المعارضة تخشى حدوث تزوير واسع النطاق.

وتكمن خطورة التحالف الجديد في محاولاته لاختراق الجيش النظامي في هذا البلد الإفريقي عبر دعوة جنوده للانضمام إليه.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

ويستخدم التحالف لهجة سياسية لاستقطاب المدنيين عبر دعوته لعناصره إلى "الاحترام التام لنزاهة السكان،" و"السماح بحرية تنقل مركبات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني".

كما أعلنت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى (مينوسكا)، في بيان أن قوات حفظ السلام "في حالة تأهب قصوى" لمنع الجماعات المسلحة "من تعطيل الانتخابات."

واعتبرت الأمم المتحدة هجوما شنته المجموعات "محاولة متعمدة لزعزعة" الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

خامسًا: نماذج عانت من الحرب الأهلية:

يُحرم العديد من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى من أبسط الخدمات الأساسية، إذ وفقاً للأمم المتحدة، فإنّ أكثر من نصف السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، كما يقدر عدد النازحين واللاجئين بنحو 1.4 مليون شخص، ولا تزال الجمهورية واحدة من أكثر البلدان خطورة من حيث متوسط العمر المتوقع، ووفيات الأمهات وسوء التغذية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية .

- كانت نوديا البالغة من العمر 25 عامًا من قرية بلتونو الواقعة على مشارف بلدة كابو، في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى، بالقرب من الحدود مع تشاد، وكانت في المنزل على وشك النوم، عندما أصابتها الرصاصة الأولى في بطنها، وسرعان ما حطم إطلاق النار النافذة المجاورة للسرير، حيث كانت تستلقي مع ابنتها البالغة من العمر عامين، وسارعت نوديا وابنتها للاحتماء بجانب زوجها وطفلين آخرين كانوا ينامون على الأرض، وبعدها بقليل أضرم المهاجمون النار في منزلهم.
- تقول تانجوينا "تركت كل ما لدي في بلدي، والآن لا أملك الطعام وعلي أن أتوسل للحصول عليه، و"لقد عانيت كثيرًا طوال حياتي، فمنذ أن كنت في السابعة من عمري، كنت أتنقل منذ فترة طويلة

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

بسبب الحرب، كما فقدت ممتلكاتي وأرضي الزراعية وكل شيء ولدي أطفال، لكني لا أعرف حتى كيف سأوفر لهم الطعام."

- عشرة أشخاص قُتلوا في بلدة بامباري في جمهورية إفريقيا الوسطى في حادث بدأ عندما قطعت ميليشيا أغلبها من المسيحين رأس شاب مسلم مما دفع المسلمين لشن هجمات انتقامية.

وقال الكابتن أحمد نجاد وهو أحد المتحدثين باسم جماعة سيليكا التي يغلب عليها المسلمون إن "أنتي بالاكا اعتقلت شابين مسلمين أثناء مغادرتهما المدينة وقامت بقطع رأس أحدهما وأصابت الآخر، ثم بعدها ذهبنا لاعادة الجثة للمسجد"، وتابع وهو يتحدث عن بلدة بامباري بوسط إفريقيا الوسطى وهي أحد معاقل سيليكا إن "هذا أثار غضب الشبان المسلمين الذين شنوا هجمات انتقامية ضد المسيحين".

- أصيبت فرونس بلدو التي تبلغ من العمر 31 عامًا برصاصة طائشة في شرفة منزلها في بانغي، عندما وصلت جماعة تحالف الوطنيين من أجل التغيير إلى مشارف العاصمة، ثمّ نُقلت إلى مستشفى سيكا وهو مركز معدّ لجراحة الإصابات البليغة، وقد اخترقت الرصاصة يدها وصدرها وكتفها.
- تعرَّض يوموسا أغويدا البالغ من العمر 55 عاماً وعائلته خلال السنوات السبع الماضية للتهجير أربع مرات بسبب القتال في جمهورية إفريقيا الوسطى. في عام 2016، وصلوا قرب بلدة بامباري، حيث استقروا في مخيم إليفاج للنازحين، ظن يوموسا أن عائلته وجدت الأمان أخيراً، ولكن بعد فترة من الهدوء النسبي، ضربت موجة جديدة من العنف البلاد في نهاية عام 2020. ومع اندلاع الاشتباكات في بامباري، طُرد جميع سكان المخيم البالغ عددهم 8,500 شخص قسراً، كما أُحرقت جميع المباني بالكامل، بما فيها المساجد والمتاجر ونقطة طبية لعلاج الملاريا.

الأشراف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- وفي نزاكو التي تقع على بعد 250 كيلومترًا تجاه الشمال الشرقي، يعرف جان ماري وروز جيدًا معنى الفرار جراء أحداث العنف التي تسيطر على جمهورية إفريقيا الوسطى. فقد شهدت نزاكو التي تقع على بعد 190 كيلومترًا شمال بانغاسو هجمات ونهب وابتزاز وتدمير بشكل مستمر خلال العقد الماضي. اندلعت الاشتباكات في البلدة من جديد في أعقاب الانتخابات، وقد فرّ جان ماري وروز من البلدة برفقة معظم سكانها البالغ عددهم 15,000 شخص، ويقول جان ماري، "بقينا في الغابة لمدة أربعة أشهر"، "ومن جديد كنا نواجه صعوبات في العثور على الطعام. كنا جميعاً ضعفاء جداً، وخصوصًا الأطفال."

  و فر معظم سكان نزاكو من القرية كما هو حال جان ماري وروز، ويعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر من كل صوب، كما أنّهم غير قادرين على الحصول على المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن.

- تصف يوغودا بانغاجوي، البالغة من العمر 73 عاماً، الوضع قائلة، "عندما تضرب العاصفة، يأتي الماء من جميع الجهات. فالقماش المشمع قديم وبه ثقوب، والأرض مجرد تراب، لذا يتحول الجزء الداخلي من الملجأ إلى أرض طينية. لكن أصعب شيء بالنسبة لي هو أن تشعر أنك عديم الفائدة، لأننا نعتمد كلياً على المساعدات الإنسانية."
- عاد صلاة عبد الله البالغ من العمر 17 عاماً من رعي أبقاره خارج البلدة عندما توقف رجل مسلح على دراجة نارية فجأة وأطلق النار عليه، تاركاً إياه ينزف على الأرض .

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

سادسًا: التداعيات والخسائر لجمهورية إفريقيا الوسطى نتيجة النزاع:

دمرت سنوات من الصراع وعدم الاستقرار البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، مما ترك الملايين من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى دون الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية والغذاء.

ولعل أبرز الخسائر الناتج عن النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى، يتمثل في ما يلي:

- **الماء**

3% من سكان الجمهورية يحصلون على المياه الجارية، لأنه تم تدمير العديد من نقاط الوصول إلى المياه، مثل الآبار والمضخات، بسبب سنوات من العنف – وقد تلوثت نقاط أخرى بجثث الموتى.

ويزداد انتشار الكوليرا والأمراض الأخرى التي تنقلها المياه، خلال موسم الأمطار الذي يستمر معظم العام في الجنوب، ويقتصر على أشهر الصيف في الشمال، حيث تنتشر هذه الأمراض من خلال المياه الملوثة ببراز الشخص المصاب، وهي مشكلة تزداد سوءًا بسبب عدم كفاية المراحيض أو فيضانها.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يفتقر ما يقرب من 60% من السكان إلى إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي في عام 2023، وهي زيادة حادة بسبب تدمير البنية التحتية المرتبط بالنزاع، كما أنه من المتوقع أن تظل الأوبئة، بما في ذلك الحصبة، منتشرة في عام 2023.

- **الرعاية الصحية**

إن النقص في العاملين الصحيين المهرة والإمدادات الطبية يعني أن نظام الرعاية الصحية في الجمهورية الوسطى بالكاد يعمل، إذ إن الهجمات على المرافق الطبية والمرضى وسيارات الإسعاف تهدد قلة الرعاية الصحية المتاحة.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

ويتم علاج ضحايا الاعتداءات العنيفة من جروح ناجمة عن طلقات نارية وطعنات وحروق وإصابات ناجمة عن الاغتصاب، بالإضافة إلى الجروح الجسدية، حيث يعاني سكان الجمهورية الوسطى من احتياجات صحية كبيرة نتيجة العنف المروع وانعدام الأمن.

إن الوصول المحدود إلى التحصينات والصرف الصحي يعني أن الأمراض التي يمكن الوقاية منها بسهولة مثل الملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي لا تزال لها عواقب تهدد الحياة.

- **التغذية**

تحتل جمهورية إفريقيا الوسطى حاليًا المرتبة الأسوأ وفقًا لمؤشر الجوع العالمي، مع درجة 50.7، فهي الدولة الوحيدة المصنفة على أنها مقلقة للغاية، إذ إن نصف السكان ليس لديهم ما يكفي من الغذاء، ورغم اعتماد أكثر من 80% من السكان على الزراعة، لكن الحرب الأهلية المستمرة أجبرت المزارعين على التخلي عن حقولهم.

كما أصبحت العديد من الأسواق مهجورة بعد أن أصبحت هدفًا لهجمات عنيفة، وتم تدمير السوق في باتانجافو في هجمات عام 2014، ويستخدم متمردو سيليكا المنحلة الآن المنطقة المحيطة كقاعدة، مما يخيف السكان المحليين من العودة.

وفي يناير 2018، سيطرت الجماعات المسلحة على الأراضي المحيطة ببلدة باوا التي كانت مستقرة سابقًا، مما دفع 75000 شخص إلى النزوح إلى المدينة، وهو ما شكّل ضغطًا على موارد الدولة، كما قد جففوا مضخات المياه ولم يتركوا مساحة لزراعة الغذاء.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وأدت هذه الهجمات إلى تعطيل المشاريع التي يديرها برنامج الغذاء العالمي والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل في المنطقة، ما هدد المدينة التي نمت وتخزن الفول السوداني والفاصوليا الخاصة بها الآن على شحنات الطعام للبقاء على قيد الحياة، وإذا لم تُزرع المحاصيل قريبًا ، فسيضيع موسم حصاد كامل، مما يعرض المنطقة لخطر المجاعة.

بالإضافة إلى أنه اعتبارًا من عام 2018، سيطرت الجماعات المسلحة على أكثر من ثلثي البلاد، واستمر العنف في الانتشار إلى مناطق كانت مستقرة سابقًا، ويُعتقد أن آلاف الأشخاص لقوا مصرعهم أثناء النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأن أكثر من نصف السكان بحاجة حاليًا إلى مساعدات إنسانية.

وفقًا للأمم المتحدة، يتم تهجير واحد من كل أربعة مواطنين من الجمهورية الوسطى داخليًا أو خارجيًا، وهو نفس المعدل الذي نشهده حاليًا في أزمة اللاجئين السوريين، وأيضاً تم تهجير أكثر من 1.1 مليون من المواطنين، وتم دفع حوالي نصف مليون إلى البلدان المجاورة، بينما نزح أكثر من 600000 داخل جمهورية إفريقيا الوسطى.

وفي محاولة للهروب من العنف، غالبًا ما يغادر النازحون داخليًا من الجمهورية الوسطى دون طعام أو ماء، ويمشون لأسابيع للاختباء في الأدغال، حيث لا يمكنهم الوصول إلى المساعدة الإنسانية، بينما يفر آخرون إلى الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، مع أعداد أقل في السودان وجنوب السودان.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

سابعًا: التدخل الدولي في جمهورية إفريقيا الوسطى:

– ذكر مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إيفان سيمونوفيتش، في تقريره عقب زيارة جمهورية إفريقيا الوسطى، أن النزاع الحالي يتسم بمعدلات غير مسبوقة للعنف، والنهب، والتدمير، وأن مقاتلي سيليكا يرتكبون بعض "أخطر الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني."

–يندد مجلس الأمن بالهجوم المستمر على قوات حفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.

–إدانة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت حادثة بويو ونزح الالاف من المواطنين قائلة: "أدين بأقوى العبارات هذه الأعمال المروّعة، وعلى الحكومة أن تضع حدًّا لجميع الانتهاكات، سواء ارتكبتها قواتها أم الميليشيات الموالية للحكومة أم المتعاقدون العسكريون الأجانب من القطاع الخاص، كما يجب أن تحاسب جميع المتورطين بشكل مباشر وغير مباشر".

–مديرة قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى حنان طالبي، فقد أفادت من جهتها قائلة: "نظرًا إلى أنّ هؤلاء الوكلاء هم مقاتلون سابقون من مختلف المجموعات المسلحة أو من أنتي بالاكا، فإن العواقب المحتملة للتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في جمهورية إفريقيا الوسطى تثير القلق البالغ".

– أشار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان السيّد أندرو غيلمور، عقب زيارة رسميّة إلى جمهوريّة إفريقيا الوسطى، إلى ما يلي: "ندرك أنّ البعض ينتابه القلق، فالتقرير الأممي يَذْكُر مَنِ ارتكب بعضًا من أفظع الانتهاكات، وقد أصبح اليوم على يقين بأنّ ثمّة من راقب أعماله ووثّقها بكلّ دقّة. فمِنَ الطبيعيّ أن يقلق هذا الأخير مِن أن تدركَه العدالةُ التي يطالب بتحقيقها شعب جمهوريّة إفريقيا الوسطى بكلّ أطيافه – وتحقيق العدالة هو الهدف الأساسيّ من التقرير."

–دعا مبعوث الأمم المتحدة في أكتوبر 2022 إلى بذل الجهود اللازمة لتوطيد المكاسب التي تم تحقيقها في عملية السلام بجمهورية إفريقيا الوسطى.

–نائب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة قنغ شوانغ، أكد أن الوضع السياسي والأمني العام في جمهورية إفريقيا الوسطى يتحسن، فيما تمضى عملية السلام قدمًا، ولكن، لا يزال هناك العديد من الصعوبات والتحديات. لذلك، ينبغي على المجتمع الدولي توسيع نطاق الدعم المُقدم لتوطيد السلام وتعزيز التنمية وبناء السلام.

وكانت حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى تعمل بنشاط على تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها في "الحوار الجمهوري"، ما يُظهر الاتجاه الإيجابي للمحادثات التي تم إجراؤها مع الجماعات المسلحة، وتعزيز نزع السلاح الشامل في محاولة لإحياء عملية السلام. وترحب الصين بذلك، وفقا لما ذكره قنغ في مجلس الأمن.

وقال "مع المساعدة في عملية السلام بجمهورية إفريقيا الوسطى، يجب على المجتمع الدولي احترام سيادة وملكية الجمهورية، ودعم شعبها في اختيار مسار التنمية الذي يتماشى مع ظروفه الوطنية بشكل مستقل".

كما أشار إلى أنه في السنوات الأخيرة، مع نشر الحكومة لقوات الأمن، شهد الوضع الأمني في شتى أنحاء البلاد تحسنًا مستمرًا، واستمر نطاق أنشطة الجماعات المسلحة في الانكماش، وقد أظهرت الحقائق أنه لا يمكن التعامل مع التهديدات الأمنية إلا عن طريق بناء قطاع أمني قوي وفعال ومتخصص.

- **موقف فرنسا:**

وما زال الرئيس فاوستن أركانج توادیرا يحكم البلاد بالدعم الفرنسي الكامل دون أن يستطيع إنهاء الصراع المسلح ونزع الأسلحة من أيدي الميليشيات والجماعات المختلفة التي تقوم بأعمال عنف عسكرية ضد المدنيين. واقع الحال هذا لا يضع دولة إفريقيا الوسطى وحدها، وإنما يضع الدول الأفريقية أيضاً، أمام مبدأ الحلول الإفريقية لمشكلات إفريقيا، وهو تساؤل يتداعى أمام الحلول الدولية بقيادة فرنسا، المدعومة بأحقّيتها التاريخية في مستعمرتها السابقة، وأمام مقدرة الدول الأفريقية في السيطرة على دائرة العنف بين الأقلية المسلمة والغالبية المسيحية.

وكانت رغبة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند، التي أعلنها في دكار في أكتوبر 2012، ومفادها بأنّ "مستقبل إفريقيا سيُبنى عبر تعزيز قدرة الأفارقة على أن يديروا بأنفسهم الأزمات الإفريقية"، هي سيدة الموقف، ففي 27 ديسمبر 2012، رفض هولاند التدخل العسكري الفرنسي في أزمة إفريقيا الوسطى، معتبراً أنّ زمن التدخل العسكري قد ولّى، وكمحاولة منه لتجميل صورة بلاده، وإنهاء دورها كشرطي في إفريقيا ، اكتفت فرنسا وقتها بنشر قوة مكوّنة من 250 جندياً في مطار بانغي لحماية رعاياها وإجلائهم عند الحاجة، ولكن حدث تغيير دراماتيكي في موقف فرنسا لعبت فيه الأحداث في الوطن العربي وإفريقيا نفسها دوراً كبيراً .

ومن الصعب على فرنسا أن تغضّ الطرف عَمّا يجري في إفريقيا ، خصوصاً في مناطق نفوذها التاريخي، فالرغبة في استعادة ذلك الدور دفعتها إلى ذلك، كما أنّها تسعى إلى أن تكون رقماً مهماً في مجال مكافحة الإرهاب، خصوصاً بعد تراجع مكانتها أوروبياً، أما بالنسبة إلى إفريقيا الوسطى، فإن جفن باريس لا يغمض من دون مخازن اليورانيوم والذهب والألماس الذي يُعدُّ أهم عائدات التصدير في الدولة، 54.%

وفرنسا التي حصلت على تفويض من مجلس الأمن الدولي للتدخل في إفريقيا الوسطى، نشرت حوالى 1200 جندي على أراضيها لينضموا إلى القوة الإفريقية المشتركة "ميسكا" المنتشرة بالفعل في البلاد بحوالى ستة آلاف عسكري، كما استعانت القوات الفرنسية بمساعدة لوجستية محدودة قدمتها بريطانيا في إعلان لوزارة الدفاع الإنجليزية، بينما جاء العون الأميركي في شكل مساعدة بلغت 40 مليون دولار لقوة الاتحاد الإفريقي في إفريقيا الوسطى.

وظلّت فرنسا تلمِّح إلى أن هذا النفوذ الروسي في مستعمرتها السابقة يشكّل خطراً على مصالحها وعدم استقرار الدولة التي تمزّقها صراعات طائفية، بينما تستبطن الخوف من فقدان نفوذها هناك.

وبالفعل أعلنت فرنسا العام الماضي، تعليق تعاونها العسكري مع إفريقيا الوسطى بعد تعزيز التعاون العسكري بين بانغي (عاصمة إفريقيا الوسطى) وموسكو.

وفي ديسمبر 2022، أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية سحبها آخر وحدة عسكرية قوامها 130 جنديًا من الجمهورية، وقالت هيئة الأركان الفرنسية في بيان: "اليوم 15 ديسمبر غادر آخر جندي فرنسي ضمن المهمة اللوجستية في جمهورية إفريقيا الوسطى على متن طائرة عسكرية متجهة إلى باريس"، وأضافت أنّ "هذه المهمة، لم يعد لها أي مبرر عملي، وقد سُلم معسكر مبوكو إلى سلطات إفريقيا الوسطى في 13 ديسمبر ".

- **روسيا:**

زوّدت روسيا جمهورية إفريقيا الوسطى بالأسلحة والمدربين العسكريين لدعم الحكومة في تصدّيها للميليشيات المسلحة، وذلك بناء على سماح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ ديسمبر 2017 بتسليم أسلحة لإفريقيا الوسطى.

ولم تكتفِ إفريقيا الوسطى بتلقي المساعدات العسكرية من روسيا وإنَّما اتجهت إلى السيطرة على تجارة الألماس التي كانت تحت قبضة الميليشيات بعقد شراكة مع موسكو، وإضافةً إلى ذلك، استعانت إفريقيا الوسطى بالشركة الروسية العسكرية "فاغنر" كأولى الدول الإفريقية في استقبال هذه القوات لمواجهة التنظيمات المتطرفة في البلاد وتدريب الحرس الرئاسي، والتأمين الشخصي لرئيس البلاد، إلى جانب حماية مناجم الذهب والألماس مقابل نسبة مئوية من الأرباح.

وما لبث نشاط هذه الشركة أن تمدَّد ليشمل عدداً من الدول الإفريقية في إطار سعي روسيا لتعزيز نفوذها في إفريقيا ، ويأتي الدفع بقوات "فاغنر" إلى إفريقيا ضمن حملة روسية ممنهجة بهدف كسب النفوذ وتعظيم المصالح الاقتصادية في القارة على نحو ما عرضته قمة سوتشي الروسية الإفريقية في أكتوبر 2019، ومناطحة فرنسا للنفاذ عبر إفريقيا الوسطى باعتبارها بوابتها التي تشكِّل حلقة وصل بين الشمال العربي المسلم والجنوب المسيحي.

وينطبق الوصف على جمهورية إفريقيا الوسطى بأنها "جمهورية التمرد"، وذلك لتاريخها الحافل في هذا المضمار حتى أصبح تقليداً من جانب القوات المسلحة تمثَّل في حركات تمرّد عسكرية عدّة خلال العقدين الماضيين. وكانت سمة التمرد من قِبل الحركات المسلحة ذات دوافع اقتصادية ومطالب مرتبطة بحقوقهم المهنية، ولكنها تحوّلت إلى حالة تمردٍ سياسي وصراعات طائفية أسهم فيها التدخل الدولي. أعلن وزير المناجم

والثروة المعدنية في جمهورية إفريقيا الوسطى في شهر يونيو الماضي، أن روسيا ساعدت بلاده لاستعادة 90% من أراضيها التي كانت بقبضة الجماعات المسلّحة.

كما أعلن المدير العام لرابطة "الضباط من أجل الأمن الدولي" الروسية ألكسندر إيفانوف، في أغسطس، أنّ عدد المدربين الروس في مختلف هياكل السلطة في جمهورية إفريقيا الوسطى سيزداد بناءً على طلب الأخيرة.

ثامنًا: تأثير الصراع على النساء والأطفال في جمهورية إفريقيا الوسطى:

- **على مستوى النساء:**

يتزايد العنف الجنسي بحق النساء، والمراهقات وحتى الفتيات، في هذه المنطقة النائية من بلاد تُعدّ من بين الأكثر فقراً في العالم، وتعاني من حرب أهلية، وتؤكد الأمم المتحدة أن متمردين وميليشيات وقوات أمنية تمارس هذا العنف.

وقد اتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي أبعادًا مقلقة في جمهورية إفريقيا الوسطى، لا سيما في أعقاب الأزمة التي ابتليت بها البلاد لعدة سنوات، وتتفاقم هذه الحالة بسبب المعايير الاجتماعية والثقافية غير المواتية للنساء والفتيات، على الرغم من وجود سياسات وتشريعات، وقد وصل العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصّة العنف الجنسي، مؤخرًا إلى مستويات مثيرة للقلق بشكل خاص.

وفقًا لإحصاءات GBVIMS التي تم جمعها في خدمات مخصصة تغطي فقط 52% من المحافظات الفرعية في البلاد ، تم تسجيل 11732 حالة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بين يناير ويونيو 2022، وهو أكثر من الإجمالي من الحالات المسجلة في عام 2021، وتم تسجيل 11592 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي في عام 2021، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعام 2020. علاوة على ذلك، لا تشمل هذه الإحصاءات

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الحالات التي لم يوافق فيها الناجون على مشاركة البيانات. وبالتالي، فإن الوضع في البلد بأكمله يمكن أن يكون أكثر إثارة للقلق، وقد شكّل العنف الجنسي ربع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي .

وفي سياقٍ متصل، ارتفعت حالات العنف الجنسي المسجلة في الربع الأول من عام 2021 بمقدار خمسة أضعاف مقارنة بالربع الأخير من عام 2020، بينما ارتفعت نسبة الأفعال التي يُزعم ارتكابها من قبل حاملي السلاح من 7 إلى 23.%

وقد أدى الصراع الذي اشتد في أواخر عام 2020، إلى إضعاف حماية المدنيين بشكل كبير، في حين أن الوضع الأمني يتسم بديناميات جديدة تزيد وتغير طبيعة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون .

اليوم ، يُنظر إلى العنف الجنسي على أنه الخطر الأمني الرئيسي للنساء والفتيات، خاصّة بالنسبة للنازحين داخليًا. ففي عام 2021 ، وثَّق الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ (MARA) بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات 587 حالة ، بزيادة قدرها 235% مقارنة بعام 2020، و211% مقارنة بعام 2019.

ويعاني الناجون من العنف القائم علي النوع الاجتماعي من الأضرار والمعاناة المباشرة التي يسببها العدوان، حيث يتعين على الناجين التعامل مع وصمة العار التي غالبًا ما تعززها المعايير الاجتماعية والثقافية غير المواتية، فضلاً عن الشعور بالذنب والعار وعواقبهما، خاصة بالنسبة لسبل العيش .

غالبًا ما يخاف ضحايا العنف الجنسي أو يخجلون من العودة إلى العمل في الحقول أو استئناف الأنشطة الأخرى التي كانت تدعمهم وأسرهم، مما يدفعهم إلى الفقر، وغالبًا ما لا يتم اختيار الوصول إلى العدالة من قبل الضحية خوفًا من وصمة العار من قبل المجتمع، أو عدم رؤية العملية تنجح بسبب عدم الثقة في النظام القضائي، أو نقص الموارد والخبرات لدى القضاء، أو ضعف حضوره، خاصةً في المناطق الداخلية من البلاد.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، يُستخدم العنف الجنسي بانتظام خلال النزاعات المسلحة كأداة لإرهاب المدنيين و"معاقبتهم"، ولذلك فإن الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي من الممارسات الشائعة للجماعات المسلحة، كما ازداد العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل العنف المنزلي والاستغلال الجنسي والزواج القسري، خلال الأزمات السياسية.

أدى تفشي وباء كوفيد -19 والحوادث الأمنية في البلاد منذ أواخر عام 2020 إلى تفاقم هذه الحوادث، التي زادت بنسبة 17٪ خلال العام الماضي، وكانت النساء والفتيات الصغيرات هن الأكثر تضررًا، ولا يزال الحصول على الرعاية الصحية محدودًا للغاية.

ووفقًا للمعلومات التي تم جمعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأممي الذي يفصل ارتكاب انتهاكات جسيمة في حق النساء، فقد وقعت 245 امرأة وفتاة ضحية العنف الجنسي، وتعرّض معظمهن، وتتراوح أعمارهن بين ثمانية أعوام و55 عامًا، للاغتصاب الجماعي، ووقعت بعض أسوأ أعمال العنف في بلدة باكوما بمحافظة مبومو التي كانت تحت سيطرة الجماعتين المسلحتَيْن المذكورتَيْن حتى مايو 2021.

وأشار التقرير أيضًا إلى أنّ الضحايا تعرّضوا للاغتصاب أثناء ذهابهم إلى الأدغال أو إلى السوق طلبًا للطعام، كما تبحث المجموعات المسلحة الموالية للجبهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى عن الشابات والفتيات في منازلهن، ويتم اصطحابهن إلى القواعد العسكرية حيث يتعرّضن للاغتصاب الجماعي، وقد تم الإفراج عن بعض الضحايا، فيما تم الاحتفاظ بأخريات لغرض الاستعباد الجنسي، فتعرّضن للاغتصاب المتكرر ولأيام متتالية.

وأعربت المفوّضة السامية عن أسفها، قائلة: "يثير هذا المستوى غير المسبوق من العنف الجنسي في جمهورية إفريقيا الوسطى الصدمة ويفطر القلوب"، وتابعت: "تصوّر القصص الوحشية التي سردها ضحايا الاستعباد

الجنسي والعنف الجنسي جرائم ما كان ينبغي لها أن تُرتَكَب يومًا، ولكن ما يثير القلق أكثر بعد هو أنها لا تقتصر على الماضي فحسب، بل هي لا تزال تُرتكب حتّى هذه اللحظة، وهذه الفظائع غير مقبولة على الإطلاق ويجب وضع حدّ لها على الفور"، وحثّت باشيليت الحكومة على اتخاذ إجراءات عاجلة، بما يتماشى بالكامل مع القانون الدولي، من أجل استعادة السيطرة على المنطقة بأسرها وإعادة بسط سلطة الدولة في ظل سيادة القانون، ورحّبت بالخطوات التي اتخذتها السلطات القضائية ومؤسسات الدولة الأخرى من أجل التحقيق في هذه الادعاءات، وأكّدت أهمية ضمان محاسبة جميع الجناة لكسر دوّامة الإفلات من العقاب.

فيما وثّق أحد شركاء صندوق الأمم المتحدة للسكان 619 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي؛ من 195 حالة عنف جنسي، تم ارتكاب 136 حالة ضد قاصرين.

- **أمثلة على معاناة النساء في جمهورية إفريقيا الوسطى:**

- قالت مايا (15 عاماً): "كنت وحدي في الحقل عندما أمسك بي رجل مسلح يعتمر قبعة"، وتضيف "وتوسّلت إليه ألا يلحق بي الأذى"، ولكن توسلات مايا لم تجد نفعاً، وهي اليوم حامل بطفل جلادها.
- كانت ماري تبحث عن جذور الكسافا لإطعام عائلتها، عندما هاجمها رجلان مسلحان، وهرب زوجها، ولكنها لم تتمكن من اللحاق به، وتقول الشابة البالغة 23 عاماً "كبّلا يداي ومزّقا ثيابي وتناوبا على اغتصابي"، ومشت ماري بعد تعرضها للاعتداء مباشرةً مسافة 50 كلم وهي "تصلي" لكي لا تقع في حفرة، أو تلتقي بمتحاربين، وتقول "كنت مضطربة وشعرت بالخجل، وقصدت أولاً منزل أهل زوجي، ولكنهم لم يتمكنوا من دفع أجرة انتقالي إلى باوا"

- كانت مجموعة من النساء يجلبن الماء ويغسلن الثياب ويعتنين بمحاصيلهن، وقام عدد من الرجال من مجموعة محلية مسلحة باختطافهن، وتمكنت بعض النساء من الهرب لكن البقية تم خطفهن وأخذهن إلى معسكر المجموعة، وقام الرجال باغتصابهن عدة مرات على مدار اليوم قبل إطلاق سراحهن

➢ **المساعدات الدولية للنساء في جمهورية أفريقيا الوسطي.**

خصص منسق الشؤون الإنسانية في أغسطس 2021 مظروفًا خاصًا بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي من الصندوق الإنساني للاستجابة للاحتياجات الإنسانية التي لم تتم تلبيتها وتوسيع نطاق الاستجابة في المناطق الأكثر تضررًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بين المجتمعات وتوفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للناجين، يشمل هذا الصندوق الخاص بشكل استثنائي الدعم القانوني للناجين. بينما تلقى نحو 46% من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي المساعدة النفسية والاجتماعية في عام 2021، مساعدة متعددة القطاعات تغطي خدمتين على الأقل، بما في ذلك الرعاية الطبية أو المساعدة القانونية أو إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وخلال العام نفسه، تلقى العاملون في المجال الإنساني 45% فقط من الأموال المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من إحراز تقدم فيما يتعلق بالرعاية الشاملة، إلا أن جمهورية إفريقيا الوسطى ليس لديها مركز متعدد القطاعات يمكن أن يسمح للناجين بالوصول إلى جميع أنواع الخدمات كمركز واحد، ومن شأن هذه التسهيلات أن تزيد من الوصول إلى مختلف الخدمات في بيئة توفر الحماية، ولا سيما من الوصم. في عام 2022، سيحتاج 1.2 مليون شخص إلى المساعدة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

تاسعاً: تأثير الصراع علي الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطي

تصنف جمهورية إفريقيا الوسطى بأنها أخطر مكان في العالم علي الأطفال؛ وذلك بسبب معاناة الجمهورية من الفوضى الناتجة عن الحرب الأهلية المستمرة والمجاعة التي تلوح في الأفق؛ ما جعلها البلد الأخطر في العالم على حياة الأطفال.

لقد سلب الصراع في الجمهورية طفولة من أكثر من مليون طفل، وفقد العديد من الأطفال أحباءهم في أعمال عنف لا توصف ، ويعاني الكثير منهم من عواقب الصدمات الجسدية أو النفسية.

ووفقاً لمنظمة اليونيسيف يحتاج 1.3 مليون طفل في جمهورية إفريقيا الوسطى حاليًا إلى المساعدة الإنسانية.

- **الجنود الأطفال**

جندت القوات المسلحة على جميع أطراف النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى 14000 طفل، منهم ما تم اختطافه، لكن ينضم آخرون طواعية لطلب الحماية أو الانتقام لموت أحد أفراد أسرته، فمثلًا انضم سارتورن، 19 عامًا، إلى جماعة سيليكا المتمردة عندما كان في الثالثة عشرة من عمره للانتقام لمقتل إخوته وأخته، و بعد عام مع سيليكا، أدرك سارتورن أنه غير قادر على المضي في قتل شخص ما، وتمكن من الفرار، وقضى شهورًا مختبئًا في الأدغال قبل الانضمام إلى نادي السلام العالمي.

-**أسباب تجنيد الأطفال في القوات المسلحة:** يتم تجنيد الجنود الأطفال عادةً لأن الجماعات المسلحة تعتبر:

1. أنه من السهل التخلص منهم وأن الحفاظ عليهم قليل التكلفة.
2. الانتشار العالمي للأسلحة الآلية الخفيفة والتي يمكن للأطفال التعامل معها بسهولة.
3. الاستعداد الأكبر نسبياً للقتال من أجل حوافز غير نقدية مثل الشرف والهيبة والانتقام والواجب.

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

4. مرونة الأطفال مقارنة بالبالغين ما يجعلهم أسهل في التحكم والخداع والتلقين.

5. أن الأطفال على الرغم من قلة نضجهم إلا أنهم يجلبون صفاتهم الخاصة كمقاتلين إلى وحدة القتال وغالباً ما يكونون بلا خوف ورشيقين وشجعان.

- **التعليم**

أُجبرت العديد من المدارس على الإغلاق نتيجة استمرار عدم الاستقرار، كما أغلقت مدارس أخرى، مثل تلك الموجودة في باوا، لتوفير المأوى للمشردين داخليًا من جمهورية إفريقيا الوسطى، كما أن ثلثي أطفال البلاد لا يذهبون إلى المدرسة بانتظام أو على الإطلاق، ويحتاج ما يقدر بنحو 944000 طفل إلى الحماية من التأثير النفسي الاجتماعي للنزاع وخطر العنف الجنسي من بين مخاطر الحماية الأخرى، ونزح ما يقرب من 400000 طفل داخليًا بعد أن أجبرت عائلاتهم على الفرار من الهجمات العنيفة.

مثال على ذلك، تعيش أنجيلا 15 عامًا ، وصديقتها إيناس ، 11 عامًا ، حاليًا في مخيم للمشردين داخليًا في جمهورية إفريقيا الوسطى. قبل الصراع ، نشأ أنجيلا وإينس معًا وذهبا إلى المدرسة معًا، وعندما جاء المتمردون وأحرقوا قريتهم، فروا مع أمهاتهم دون أن يحملن سوى الملابس على ظهورهن، ولا تزال أنجيلا وإيناس يتأقلمان مع الحياة في مخيم النازحين داخليًا – يتلقون حصصًا غذائية من الأمم المتحدة ويجدون مأوى في مساكن فارغة .

وتقول حواء: تم إجلاء نحو 1,000 شخص على متن شاحنات من قبل المنظمة الدولية للهجرة، وذهب البعض إلى موين سيدو ووصل آخرون إلى كابو، كما في ذلك الوقت، فقدت الكثير من عائلتي؛ أبي، أخي، والعديد من أبناء أخي. وتضيف، "في السابق، كنا نكسب عيشًا جيدًا كتجار. حتى أننا اعتدنا الذهاب إلى نجامينا في

الإئتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

تشاد لشراء الملابس والسجاد والعطور وأشياء أخرى، وبيعها في بانغي. لكني الآن بالكاد أمتلك أي شيء. أحاول القيام بأعمال صغيرة، مثل تنظيف منازل الناس أو بيع الحطب، فقط من أجل البقاء على قيد الحياة."

وتتابع حواء "حتى لو كنت متفائلة، لا أعرف أين يكمن الحل لمشاكلنا. أشعر بالألم عندما أرى أطفالي يكبرون وهم غير متعلمين، دون أن تتاح لهم فرصة الذهاب إلى المدرسة. ليس لأطفالي مستقبل على الإطلاق".

- **صحة**

يؤثر الافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية في جمهورية إفريقيا الوسطى بشدة على الأطفال، إذ يعاني 41% من جميع الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، مما يتسبب في أضرار لا رجعة فيها لصحتهم ونموهم. ما يقرب من نصف جميع الأطفال في جمهورية إفريقيا الوسطى غير محصنين بالكامل، مما يجعلهم عرضة للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها، وكثيرًا ما يقع الأطفال أيضا ضحايا لاعتداءات عنيفة، بما في ذلك القتل والاختطاف.

- **مساعدة اليونيسف الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى.**

على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة والوصول إليها، استمرت اليونيسف وشركاؤها في الاستجابة حيثما أمكن ذلك، وقد استطاعت اليونيسيف:

- دعم الجهود المبذولة لتحرير الأطفال من الجماعات المسلحة
- لم شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بذويهم
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المناسب للأطفال المتأثرين بالنزاع
- المساعدة في حشد المجتمعات للوقاية من COVID-19

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- معالجة أمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية وسوء التغذية ؛
- تطوير البنية التحتية المستدامة للمياه والصرف الصحي والنظافة في المناطق المحرومة
- مساعدة الأطفال في الوصول إلى أماكن التعلم الآمنة والتعليم الجيد.
- تعطي الأولوية للتدخلات التي تركز على الطفل والمنقذة للحياة، والحد من المخاطر لدعم النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين تأثروا بالأزمة المستمرة والأوبئة المتكررة والكوارث الطبيعية.
- تحتل احتياجات حماية الأطفال مكانة مركزية في استجابة اليونيسف الإنسانية في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- تدعم اليونيسف جهود تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة، و لم شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بذويهم مع أسرهم
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المناسب للأطفال المتأثرين بالنزاع.
- تدعم اليونيسف الحكومة للاستجابة لـ COVID-19 ، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لعودة الأطفال بأمان إلى المدرسة ، لا سيما في المناطق المتضررة من الأزمات
- تعبئة المجتمعات للوقاية
- تطوير البنية التحتية المستدامة للمياه والصرف الصحي والنظافة في المناطق التي تتم صيانتها
- التخفيف من تأثير الوباء على الأطفال الأكثر ضعفاً.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الخاتمة

نهاية القول، هناك حاجة ملحة من أجل تكاتف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها غالبية دول القارة، لاسيما في منطقة جمهورية إفريقيا الوسطى والتي تتعاظم حدتها على المرأة والطفل باعتبارهما الفئتين الأضعف، وتنجح التنظيمات الإرهابية في توظيفها لدعم نشاطها، وتأسيس أجيال جديدة من الإرهابيين.

التوصيات

1. حثّ المجموعات المسلحة على وقف جميع الاعتداءات والأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي.
2. إلقاء الأسلحة وإعادة الانخراط في عملية السلام باعتبارها المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.
3. اعتماد تدابير عملية وفعّالة لحماية المدنيين ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في المستقبل في المناطق المتضررة من العنف والنزاع المسلح.
4. إخضاع أي شخص يرتكب أعمالاً تقوض ممارسة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى للحقوق والحريات الأساسية لعقوبات دولية، ، بما في ذلك المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.
5. على جميع زعماء الجماعات المسلحة الذين تمَّ إدماجهم في جهاز الدولة أن يمارسوا العناية الواجبة الفاعلة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والتي تلزمهم باحترام القوانين الجمهورية وتردعهم عن ارتكاب أي أعمال تتعارض مع التزاماتهم بموجب الاتفاق.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

6. حث الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين على المبادرة كصانعي سلام لمواكبة جمهورية أفريقيا الوسطى نحو إجراء انتخابات شفافة والامتناع عن أي عمل أو تجاوز يقوض على الأرجح العملية الانتخابية ويغرق البلاد مجدداً في الفوضى.
7. حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ تدابير عاجلة وتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى الجهات الفاعلة لجمهورية أفريقيا الوسطى لأن المخاطر باندلاع العنف حقيقية".
8. ضرورة اعتماد المحكمة الجنائيّة الخاصة في جمهوريّة إفريقيا الوسطى استراتيجية محاكمة محدّدة، نظرًا إلى سعة نطاق الجرائم التي تمّ ارتكابها خلال النزاعات واستحالة ملاحقة مرتكبي الجرائم جميعهم.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية